مجلة خليج العرب
للدراسات الإنسانية والاجتماعية

التأثير الجيوسياسي للأكراد في شمال العراق وأبعاده الجغرافية على منطقة الشرق الأوسط 1921-2003م

The Geopolitical Impact of the Kurds in Northern Iraq and Its Geographical Dimensions on the Middle East Region, 1921–2003

أ. محمد موسى محمود اسعيد [1] - أ. تغريد موسى محمود اسعيد [2]

Mohammad Mousa Mahmoud Isied[1] - Taghreed Mousa Mahmoud Iseed [3]

[1] باحث، ماجستير في التاريخ، وأستاذ التاريخ في جامعة عمان الأهلية – الأردن.

[2] باحثة، ماجستير في الجغرافيا -الجامعة الأردنية وماجستير GIS جامعة مؤتة - الأردن.

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss3914

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية © 2025 / تصدر من مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي
هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

الملخص:

الأهداف: تحليل تطور وتأثير الوجود الكردي في شمال العراق منذ عام 1921م بصفته عاملًا جيوسياسيًا رئيسيًا، وفهم كيفية تشكيله للتوازنات الداخلية في العراق وعلاقاتها الإقليمية.

المنهجية: اعتمد التحليل على المنهج التاريخي-التحليلي، من خلال:

1. تحليل العوامل الثابتة: الموقع الجغرافي الاستراتيجي الحدودي (مع تركيا وإيران وسوريا) والموارد الطبيعية (النفط).
2. تحليل العوامل الديناميكية: تطور الهوية القومية-الثقافية الكردية وتحولها إلى مطالب سياسية وعسكرية.
3. تتبع التفاعل بين المستويات: تفاعل العامل الداخلي (صراع بغداد-الأكراد) مع العامل الإقليمي والدولي (استغلال القضية كورقة ضغط).
4. رصد التحول النوعي: دراسة تأثير الأحداث المحورية (مثل إنشاء منطقة الحظر الجوي 1991م وغزو العراق 2003م) في تغيير واقع الكيان الكردي ونفوذه.

النتائج:

1. تحول شمال العراق إلى ساحة صراع مستمر بين الحكومة المركزية في بغداد والحركات الكردية المطالبة بالحكم الذاتي.
2. استخدام القوى الإقليمية والدولية للقضية الكردية كورقة ضغط لتعزيز مصالحها، مما زاد من تعقيد الموقف.
3. أدى فرض منطقة الحظر الجوي بعد 1991م إلى نشوء كيان كردي شبه مستقل بمؤسساته الخاصة.
4. بحلول عام 2003م، أصبح للأكراد وزن سياسي وجغرافي متزايد، يؤثر بشكل كبير في تشكيل مستقبل العراق والتفاعلات الإقليمية.

الخلاصة: يشكل الوجود الكردي في شمال العراق محوراً جيوسياسياً مستمراً ومتطوراً، تحددته عوامل داخلية (هوية، موارد) وخارجية (صراع، دعم إقليمي). تطور هذا الوجود من حركة مطلبية إلى فاعل شبه مستقل ثم إلى قوة مؤثرة في المعادلة العراقية والإقليمية، مما يجعله عاملاً حاسماً في استقرار المنطقة وتوازنات القوى فيها.

.

الكلمات المفتاحية: الوجود الكردي، شمال العراق، العامل جيوسياسي، الحكم الذاتي، القضية الكردية، منطقة الحظر الجوي، التوازنات الإقليمية.

Abstract:

Objectives: To analyze the evolution and impact of the Kurdish presence in northern Iraq since 1921 as a key geopolitical factor, and to understand how it has shaped Iraq's internal power balances and regional relations.

Methodology: The analysis relied on a historical-analytical approach, through:

1. Analysis of constant factors: The strategic border geographic location (with Turkey, Iran, and Syria) and natural resources (oil).
2. Analysis of dynamic factors: The evolution of Kurdish national-cultural identity and its transformation into political and military demands.
3. Tracing interaction between levels: The interplay between the internal factor (Baghdad-Kurdish conflict) and the regional/international factor (exploitation of the issue as a pressure card).

4. Monitoring qualitative shifts: Studying the impact of pivotal events (such as the establishment of the no-fly zone in 1991 and the 2003 Iraq invasion) in changing the reality of the Kurdish entity and its influence.

Results:

1. Northern Iraq transformed into a persistent arena of conflict between the central government in Baghdad and Kurdish movements demanding autonomy.
2. Regional and international powers used the Kurdish issue as a pressure card to advance their interests, further complicating the situation.
3. The imposition of the no-fly zone after 1991 led to the emergence of a semi-independent Kurdish entity with its own institutions.
4. By 2003, the Kurds had gained increasing political and geographic weight, significantly influencing the shaping of Iraq's future and regional dynamics.

Conclusion: The Kurdish presence in northern Iraq constitutes a persistent and evolving geopolitical pivot, determined by internal factors (identity, resources) and external factors (conflict, regional support). This presence evolved from a movement making demands to a semi-independent actor and then to an influential force in the Iraqi and regional equation, making it a critical factor in the stability of the region and its power balances.

Keywords: Kurdish presence, northern Iraq, geopolitical factor, self-rule, Kurdish issue, no-fly zone, regional power balances.

المقدمة:

تعد القضية الكردية بشكل عام، وقضية إقليم كردستان العراق بشكل خاص من أهم القضايا ذات التأثير الكبير على الدول التي يتواجد فيها الكرد (العراق، تركيا، إيران، سوريا)؛ وذلك لما لهذه القضية من أبعاد مختلفة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921م، شهدت القضية الكردية تطورًا ملحوظًا، مما أسهم في بروز الفكر القومي الكردي، حيث اكتسب إقليم كردستان العراق أهمية جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية متزايدة، لا سيما بعد اكتشاف النفط في أراضي محافظاته، حيث تركز كرد العراق في المحافظات الشمالية (أربيل، السليمانية ودهوك)، ويقدر عدد سكانهم أكثر من 5000000 نسمة، ويمكن القول أن أكراد العراق كانوا الأوفر حظا من بين كرد باقي دول المنطقة (تركيا، إيران، سوريا) بحصولهم على مطالبهم، وحققوا حكماً ذاتياً لأنفسهم، وبشكل خاص بعد حصولهم على الحكم الذاتي عام ١٩٧٤م، وساعدت الأحداث الداخلية والإقليمية والدولية، والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م على تطبيق الفيدرالية في العراق التي نشأ إقليم كردستان بشكل رسمي وفقاً لها، وتم تشكيل برلمان وحكومة كردستان العراق، الأمر الذي مثل خطوة للأمام باتجاه تحقيق المطلب الكردي بالعيش في ظل عراق فيدرالي ديمقراطي.

ويشكل العامل الإقليمي أكثر العوامل تأثيراً على موقف ووضع إقليم كردستان العراق، نظراً لما تمتلكه الدول الإقليمية المعنية بالأمر - لاسيما تركيا و إيران - من وسائل ضغط وتأثير على إقليم كردستان وعوامل قوة تمكنها من تغيير مجريات الأحداث في الإقليم، وقد رفضت كلتا الدولتين أي خطوات من شأنها أن تمنح الكرد مزيداً من مظاهر الاستقلال، مما ينعكس بشكل مباشر على أوضاع الكرد في هاتين الدولتين.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسية أهميتها من خلال ارتباطها بإحدى أهم المسائل الأكثر تعقيداً وبروزاً في المرحلة الحالية على مستوى الحياة السياسية الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فموضوع أكراد العراق وطموحاتهم الانفصالية بات يشكل خطراً على الاستقرار في الدول المجاورة للعراق، لاسيما التي لهم جذور فيها، كما تسهم الدراسة هذه في إظهار تحالف أكراد العراق مع دول وحكومات معادية للعراق على مر التاريخ لنيل المكاسب السياسية، لاسيما التعاون الكردي - الإيراني في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، لضرب الحكم الوطني في العراق وتمزيق الوحدة الوطنية والقومية العربية.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول الأسئلة التالية:

1. ما مدى تأثير المسألة الكردية في شمال العراق على الاستقرار الداخلي والإقليمي؟
2. كيف تعاملت تركيا وإيران مع الأوضاع السياسية لأكراد العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921م؟
3. كيف انعكست التطورات السياحية العراقية على الحركة الكردية منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١م؟

فرضية الدراسة

من خلال الإشكالية المطروحة سنسعى لدراسة موضوع البحث انطلاقاً من عدة فرضيات مفادها:

وجود ارتباط وثيق بين أكراد العراق والاستقرار الداخلي والإقليمي بالمنطقة التي يتواجد فيها الجماعات الكردية، ويتأثر الموقف الإقليمي بتطورات الأحداث في إقليم كردستان العراق، وتشكل كفعل وردة فعل نتيجة لما يمكن أن تصل إليه الأحداث في هذا الإقليم، وبالمقابل فإن مستقبله مرتبط بسياسات ومواقف الدول الإقليمية منه، وخاصة لتركيا وإيران.

منهجية الدراسة

لبلوغ هدف هذه الدراسة تم الاعتماد على المناهج الثلاثة وكانت على النحو التالي:

1. **المنهج الوصفي:** الذي يصنف وضع أكراد العراق من حيث جغرافية مناطقهم وأحوالهم وعدد سكانهم، إضافة إلى وصف مواقف الدول الإقليمية من كردستان العراق - تركيا وإيران -، والعوامل المؤثرة على هذه المواقف.
2. **المنهج التاريخي:** الذي يساعدنا في تتبع الأحداث التاريخية والتطورات التي مر بها إقليم كردستان العراق منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١م إلى ما بعد احتلال العراق من قبل الأمريكان عام ٢٠٠٣م.
3. **المنهج التحليلي:** لدراسة وتحليل الأوضاع والمحددات التي أثرت وتؤثر على مواقف الدول الإقليمية من كردستان العراق.

هيكلية الدراسة

تم تقسم البحث إلى مطالب عدة تسبقها المقدمة وتعقبها الخاتمة وعلى النحو التالي:

- **المقدمة**
- **المطلب الأول:** أصل الأكراد وأحوالهم
- **المطلب الثاني:** اللغة الكردية
- **المطلب الثالث:** جغرافية كوردستان
- **المطلب الرابع:** التأثير السياسي لأكراد شمال العراق، ويشمل ثلاثة أفرع:

- الفرع الأول: الموقف السياسي للحكومات العراقية من قضية أكراد العراق
- الفرع الثاني: الموقف التركي من كوردستان العراق.
- الفرع الثالث: الموقف الإيراني اتجاه كوردستان العراق.

أولاً: أصل الأكراد وأحوالهم

تشغل قضية الأقليات في العالم حيزًا لا يستهان به خاصة وإن كانت هذه الأقليات لها دور مؤثر داخليًا أو إقليميًا أو عالميًا، ويعد الأكراد من أكبر الأقليات في العالم، حيث يتمتعون بجذور تاريخية عريقة، ولعل من أبرزهم صلاح الدين الأيوبي،، وتعددت آراء الباحثون حول طبيعة أصول الأكراد إلى أن الكثير مما ذكر عنهم أتسم بعدم دقة بعضه، وعدم إنصاف بعضه الآخر، فقد انقسم بين نظريات استشراقية على اختلاف أهدافها ومسبباتها وإلى نظريات وضعتها أيدولوجيات سلطوية معادية لوجود الشعب الكردي وهي لا تملك قيمة علمية، وبين نظريات كردية تبحث عن تأريخ نشوء شعبهم وأصولهم القديمة، وهي بدورها مقسمة بين نظريات كردية مبنية على نظريات استشراقية أو محاولات قيد الإنشاء تبحث عن أصول كردية معتمدة على آخر المكتشفات الأثرية العلمية الحديثة ويمكن توضيح آراء المؤرخين في أصل الأكراد بما يلي:

يرى المؤرخون الأكراد أن نسبهم يمتد من العرق الآري؛ فهم من الميديين، كما يشير إلى ذلك نشيدهم الوطني الحالي، إلا أن المؤرخ الكردي محمد أمين زكي يشير إلى وجود أصلين للأكراد، الطبقة الأولى هي التي قطنت في كردستان منذ فجر التاريخ، وهذه هي التي قطنت في كردستان منذ فجر التأريخ، وتعتبر الأصل القديم للكردستانيين (زكي، 1936، ص16-18).

والطبقة الثانية هي الشعوب الهندوأوروبية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد وسكنوا فيها ومنهم الميديون، وامتزجت الطبقتان معًا لتشكلا الشعب الكردي الحالي (تاج الدين، 2001، ص34-44).

وذهب بعض الأكراد إلى أن أصولهم التأريخية تعود إلى الكوتيين، والذين عاصروا السومريين، وسيطروا على مدينة بابل عام (2649 ق.م)، وعندما سقط حكمهم تراجعوا إلى الجبال واحتموا بها وحافظوا على كيانهم ونظامهم الداخلي (رشيد، 1967، ص6).

وذكر آخرون منهم أن الأكراد قد ذكروا بصورة غير مباشرة في التوراة، عن طريق ما جاء في الكتاب المقدس في بعض أسفاره عن المديين كما جاء في إسفار: التكوين، الملوك الثاني، إشعياء، إرمياء، إستير، دانيال، أخبار الأيام الأولى، عزرا، أعمال الرسل (مرعي، 2006، ص26).

أما المؤرخون العرب فقد أرجعوا أصول الأكراد إلى العربية، حيث ردوهم إلى قبيلتي ربيعة أو مضر، يقول المسعودي "وأما أجناس الأكراد وأنواعهم فقد تنازع الناس في بدئهم، فمنهم من رأى أنهم من ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، انفردوا في قديم الزمان، وانضافوا إلى الجبال والأودية، دعتهم إلى ذلك الأنفة وجاوروا ومن هنالك من الأمم الساكنة المدن والعمائر من الأعاجم والفرس، فحالوا على لسانهم، وصارت لغتهم أعجمية" (المسعودي، 1988، ص40).

ومن العرب ما ينسب الأكراد إلى قيس بن كرد بن مرد بن عمرو بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، واعتصموا بالجبال طلبًا للمياه والمرعى، فحالوا عن العربية لمن جاورهم من الأمم (الزبيدي، 1971، ص105).

ويرجع بعض المؤرخين العرب النسب العربي للأكراد الى حادثة انهيار سد مأرب، وحالة النزوح للقبائل العربية من اليمن في شبه الجزيرة واستقرارهم بين الأعاجم، وما جاء بعد انهيار السد والأضرار الهائلة الذي خلفه هذا الانهيار، وقلة الزراعة، فبدأت القبائل العربية اليمنية بالهجرة شمالًا، ويتحدث عمران الكاهن عن سيل العرم فيقول: "قد رأيت أنكم ستمزقون كل ممزق ويباعد بين أسفاركم، وإني أصف لكم البلدان فاختاروا أيها شئتم فمن أعجبه منكم صفة بلد فليسيروا إليها ومن كان منكم ذاهب غير بعيد وجبل غير شديد ومزار غير جديد فليلحق بالشعب من كرود" (الأندلسي، 1996، ص94).

قال المسعودي: "وهي أرض همدان فلحق به وادعة بن عمر" (المسعودي، ص26). أما الفرس فقد ذهبوا إلى أن الأكراد من ولد كرد بين أسفندام بين منوشيهر وإنما هم من قبائل العجم، وهم قبائل عديدة (المقريزي، 1998، ص404-405).

ولم يتفق المستشرقون على تحديد أصل الأكراد أيضا فكانت لهم نظريات متضاربة في ذلك، ومن أبرزها:

أ- نظرية مينورسكي

حيث عرض مينورسكي نظريته في المؤتمر الدولي للمستشرقين الذي عقد في بروكسل عام 1938 ميلادي (نيكتين، 1967، ص23). ويرجع منيورسكي الأكراد الى أحفاد الميديين الذين هاجروا من المناطق التي تحيط ببحر قزوين غربا وجنوبا نحو الغرب، بعد سقوط الدولة الآشورية عام 612 ق.م (احمد، 1973، ص560). واندمجت هذه القبائل مع القبائل الاصلية لهذه المنطقة وبمرور الزمن أصبحوا شعبا واحدا، ويعتمد منيورسكي كثيرا في نظريته على هيرودوت المؤرخ الإغريقي، وكذلك التناغم الصوتي للمدن والقبائل لإثبات أنها ترتبط بالأكراد (كاكي، 2011، ص170).

ب- نظرية مار

يؤكد العالم مار بأن هناك قرابة بين الأكراد وشعب الكردوخ، ويقول: "إن الأكراد شعب أصيل سكن جبال آسيا الصغرى حيث تكونت لغته وتطورت من أصلها ألجافتي القريب من اللغة الجورجية والخالدية إلى أن أصبحت لغة هندية أوروبية قريبة من اللغات الإيرانية والأرمنية وفيها بعض عناصر تركية" (نيكتين، 1967، ص24-25). ويعتقد مار أن الأكراد هم السكان الأصليون وهم مثل الشعب الأرمني والجورجي والخالدين وينسبهم إلى الكردوخ (نيكتين، ص25).

وبهذا فإن هناك نظريتان أساسيتان بني عليها الكتاب اللاحقين جميع مؤلفاتهم والتي تقول بأن أصل الأكراد من شرق إيران وأنهم رحلوا في القرن السابع قبل الميلاد من جنوب بحيرة أورمينا نحو بوتان بينما ترى النظرية الثانية أنهم شعب أصيل لا ينحدر من أصل إيراني إنما هم أنساب الخالديين، والجورجيين والأرمن وقد استبدلوا لغتهم الأصلية باللغة الإيرانية (نيكتين، ص41).

ويلاحظ مما تقدم أن كثير من المؤرخين من مختلف الأصول البشرية قد كتبت عن أصل الكرد بحسب ثقافاتهم المتنوعة ولذا نجد أن ما كُتب متفاوت، فمن جهة هناك التحليلات التي تبحث في نسب الكرد القديم ومن جهة أخرى هناك من يدرسون الكرد بوصفهم تجمعا بشريا غير متجانس من سكان الجبال والذين أصبحت لهم على مر الدهور والقرون ممارسات وثقافة واحدة أو متماثلة وأصبحوا يتكلمون لهجات أو لغات تصنف ضمن مجموعة فرعية محدودة من العائلة الهند وأوروبية (الزاملي، 2016، ص10).

ولذا نجد أن منذر الموصلي يقول بأنه لم يختلف المؤرخون حول نسب شعب أو أصله كما اختلفوا حول الشعب الكردي خاصة منهم علماء الأجناس ومؤرخو الأقوام والشعوب القديمة، ولن تجد رأيا لهؤلاء يتفق مع آخر كما لم يقطع مؤرخ أو عالم برأي حاسم فهو يورد عدة آراء ثم يعطي ترجيحا لواحد منها وهذا شيء طبيعي بسبب الافتقار لما يشكل سندا أو مستندا علميا في البحث التاريخي ويرجع بسبب إلى أنه ليس للكرد ماض قديم معروف بالدقة ولا ما يدل أو يعرف بهم في التأريخ البعيد (الموصلي، 1986، ص107).

ويرى الباحث بأن هذا الاختلاف في أصل الأكراد يرجع إلى كون موضوع الأكراد أو الكرد لم يدرس بموضوعية وشفافية حتى هذه اللحظة بسبب حساسية موضوعهم على جغرافية المنطقة ودول المحيطة بهم لذلك تعددت نظريات حول أصلهم ويمكن أن نحصرها بالتالي (خيرة، 2004-2005، ص36):

أولا: هناك من يقول أنهم من سلالة انحدرت من أصل شمالي قديم كانت تتكلم بلغة هندو أوروبية وأنها نزحت من أواسط آسيا عند منتصف الألف الثاني قبل الميلاد.

ثانيا: هناك من يعتقد بأن أصل الكرد من الكردخين الذين ورد ذكرهم على لسان "إكسينوفون" عند انسحابه مع مقاتليه الذين تجاوز عددهم العشرة آلاف مقاتل في قتاله مع الجيش الفارسي في المدة من 400 إلى 401 ق.م حيث عبر عنهم أنهم شعب عاش في منطقة كردستان وهم أصل الكرد لأنهم فرسان جبليون مثلهم، ويقطنون البلاد نفسها وقد دلت العلوم إلى أن أسمائهم متشابهة (أحمد، 2015).

ثالثا: يرجع بعض المؤرخين أصل الكرد إلى الكوتيين الذين أنتجوا عن التزاوج بين سكان جبال زاغروس الأصليين وبين الموجات الأولى من الآريين التي اكتسحت منطقتهم (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادي، 2015، ص67).

رابعا: ونجد من يرجعهم إلى أصول عربية وردهم إلى قبيلتي ربيعة أو مضر (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادي، ص7)، ومما يؤكد هذه النظرية أن بعض القبائل الكردية ترجع بنسبها إلى نبي محمد صلى الله عليه وسلم كما هو معروف بالنسبة للبرزنجية والداودية في شمال العراق (جواد، 2005، ص12).

هذه النظريات المذكورة آنفا هي خلاصة ما قيل في أصل الكرد ويرجح الباحث أن أصل الكرد يعود إلى الآريين لأن كثير من البحوث والدراسات الأنثروبولوجية قد أثبتت ذلك وأنهم قد قدموا إلى كردستان في عهد ما قبل التاريخ واستطاعوا أن ينصهروا مع شعوب المنطقة الأصليين فاندمجوا معهم على مر السنين ولكن الاختلاف ظل موجودا حول الحقبة الزمنية التي وفد فيها هؤلاء الأريون إلى كردستان وأقرب الاحتمالات أنهم قدموا من جهة اسكندناوا في عصر ما قبل التاريخ، ومن الثابت ان الكرد امة من الأمم الآرية ومن الجنس الآري الخالص وليس المختلط. واستطاع الاكراد ان يحافظوا على استقلالهم طوال فترة الإمبراطورية الأشورية ثم ما لبثوا أن انقلبوا على الاشوريين وعقدوا تحالفا مع الميديين بعد ان اضطروا للخضوع لسلطان قيروش الذي استولى على نينوى عاصمة الاشوريين وفرض دولتهم (مرسي، ص7).

ثانيا: اللغة الكردية

تعد اللغة الكردية تركيبة جامدة بمعنى أنها غير اشتقاقية كاللغة العربية، والمفردة البسيطة في اللغة الكردية مبنية من مقطع صوتي واحد، حيث الكرد يستعملون الأبجدية الخاصة بلغتهم قبل دخول الإسلام بلادهم ولكن انتشار الإسلام وفتح المسلمين لبلاد ما بين النهرين قد أدى إلى استعمال الكرد الأبجدية العربية في كتابة لغتهم حتى اليوم في كردستان العراق وإيران، بينما يستعمل الكرد في سوريا وتركيا الأبجدية اللاتينية أما في روسيا فقد استعمل الكرد الأبجدية الروسية (أحمد، 2015، ص19)، وترجع اللغة الكردية في أصلها إلى المجموعة الهندوأوروبية (جواد، 2005، ص12).

وتتميز اللغة الكردية من جهة أخرى بتعدد وتنوع لهجاتها الذي يرجعه البعض إلى غياب الوحدة سياسية، وعلى هذا الأساس فإن اللغة تتضمن لهجتين أساسيتين (خيرة، ص40) وهما:

أولا: الكورمانجي أو الكرمانجية: وهي لهجة يتحدث بها الكرد في تركيا وسوريا وفي الجزء الشمالي من المنطقة الكردية العراقية وكذلك أرمينيا وتعرف بالعراق بالبهدنانية.

ثانيا: لهجة السوراني: ويتحدث بها أغلبية أكراد إيران والعراق حيث أصبحت لغة رسمية بها وتجدر الإشارة إلى أن لهجة السوراني هي اللهجة السائدة في الأدب الكردي المعاصر والتي يعتمد عليها الأكراد في كتاباتهم ومؤلفاتهم وإضافة إلى هاتين لهجتين الأساسيتين هناك لهجات ثانوية منها (خيرة، ص40-41):

أ- **اللهجة الزازائية**: وهي لهجة إيرانية يتحدث بها حوالي 4,000,000 كردي أو جزء من أكراد تركيا.

ب- **اللهجة الكرمنشاهية**: وتسود في كل من خانقين ومندلي في العراق وباقي المناطق الإيرانية المجاورة كمدينة كرمنشاه.

ج- **اللهجة الفيلية**:ويقال بأنها تأثرت باللغة العربية وكذلك باللورية وأخذت منها وهي تسود بالمناطق الجنوبية الحدودية بين العراق وإيران.

د- **لهجة الكوراني:** ويتحدث بها حوالي 3,000,000 كردي وتنتشر في بعض القبائل بالعراق.

وتعبر ظاهرة اللهجات المتعددة والمتنوعة هذه عن انعكاس ظاهرة الاختلال الذي أصاب اللغة نتيجة الحروب المدمرة والتفكك الذي أصاب حاضنته الاجتماعية وغيرها، وإن اللغة الكردية ومنذ مدة طويلة نسبيًا وقعت داخل نير حصار مزدوج تمتد إلى جعل الأمية منتشرة بشكل كبير في التعليم بهذه هي اللغة وفي تنظيمها هي مجمل النواحي والأمور وهذا أدى إلى تباعد اللهجات فيما بينها أكثر خاصة مما فرضه عوامل التقسيم والحروب المتكررة والعوائق الطبوغرافية (تاج الدين، ص59).

وعلى الرغم من تعدد لهجات اللغة الكردية فإن العالم فلادمير مينورسكي يرجعها إلى إيرانية الأصل وأن مختلف اللهجات الكردية باستثناء الزازائية و الكورانية تتميز بوحدة باطنية وهذا يرجع إلى لغة واحدة محكية ينطق بها عدد كبير وهام من البشر، ويرجع مينورسكي اللغة إلى أسلاف الأكراد "الميديين" (نيكتين، ص24).

فالأكراد يتكلمون لغة خاصة بهم لها أصول تاريخية وجذور تطورية خاصة بها وهي ذات صفات تكوينية (سنسكريتية) الأصل ظهرت كنتيجة طبيعية لعيش مشترك لأقوام تمازجت وكونت الشعب الكردي حيث تبينت سماتها النهائية ويؤكد مار على أن اللغة الكردية في جوهرها لغة السكان الأصليين وتتميز بكثير من الخواص الأصلية وأنها اكتسبت خواص هندو أوروبية عقب انتهاء العصر الحجري الحديث ويعدها البعض بأنها إحدى اللغات التي تطورت مباشرة من اللغة الهندوأوروبية القديمة التي كانت سائدة في الألف الخامس قبل الميلاد وتعرف اليوم بمجموعة اللغات الإيرانية (الهندو- إيرانية) (أحمد، 1990، ص30).

والخلاصة كما يراها الباحث في موضوع اللغة الكردية هي أن هذه اللغة تتكون من مجموعة رئيسية من اللهجات المقسمة حسب التوزيع الجغرافي والتطور التاريخي لها وهي في الوقت الحاضر تكونت نتيجة تطور بدرجة أو أخرى لتكوين لغوي قديم أو ما يمكن عده للغة الكردية الأولى التي يفترض أن الأكراد الأوائل الساكنين في محيط بحيرة أورميا كانوا يتكلمونها وإن ذلك يرتبط بشعوب استوطنت مناطق واسعة كان مركزها الجبال المعروفة اليوم "كردستان" (عوني، 1993، ص27).

ثالثا: جغرافية كوردستان

تعني كلمة كوردستان مناطق الكرد ويقول البعض أن كلمة كوردستان كلمة فارسية الأصل تتألف من مقطعين "كرد" و"ستان" تعني الأولى الشجعان وتعني الثانية البلاد و ترجمتها الحرفية "بلاد الشجعان" (عيسى، 2002، ص19).

ولكن بعض الباحثين أرجعوا كلمة "كرد" أو "كورد" في أصلها اللغوي والتاريخي إلى "كاردوخ" الواردة في تاريخ " زينفون اليوناني" ومن هؤلاء المستشرق "نيكتين" وغيره وقد أطلق المؤرخون القدامى أسماء كثيرة على كل أو جزء كردستان منها " بوخته ويسخ" كما وردت عند هيردوت ويقول كل من المستشرقين " نولدكة، هارتمان" أن كلمة "بوختان" الحالية محرفة عن الكلمة السابقة "بوخته ويسخ" (عيسى، ص19).

وأما الكلمة المعاصرة " كوردستان " فقد أصبحت الاسم الأخير للمنطقة الي يسكنها الكرد، ويرجع استخدامها كمصطلح جغرافي الى عهد السلجوقين حيث أن "سنجار" آخر الملوك السلجوقين سمى أحد أقاليم مملكته بـ"كوردستان"، وهذا الإقليم كان متكونا من ولايات متعددة في شرق وغرب السلسلة الجبلية المعروفة بـ"زاجروس" (النقشبندي، 1998).

ولتحديد جغرافيا كوردستان نجد أن هناك آراء مختلفة، كما توجد صعوبة في تحديد ذلك، لأنه لا توجد حدود سياسية معترفة بها دوليا،كما أن آراء حكومات المنطقة قد تكون مختلفة عن الرأي الكوردي وتلعب المصالح السياسية والاقتصادية دورا أساسيا في هذه الخلافات، فمثلا يعتبر الأكراد "مدينة كركوك" في العراق، ومدينة " خانقين " وغيرهما مدن كوردية أصيلة، ولكن الحكومة العراقية التي تدرك أن هذه المناطق هي من أهم المناطق الاستراتيجية البترولية عالميا لا تريد ان تفرط فيهما ولا تعترف بهذه الحقيقة،كذلك الامر بالنسبة لإيران.

وهناك عامل آخر في رسم خريطة كوردستان يتعلق ب "كرستان" في ايران: هل يعتبرون أكراد كما يرى غالبيتهم أم لا؟، كما هو الرأي حتى عند البعض من أهل المنطقة (عوني، 1999، ص19).

وعلى كل حال فإن هناك خرائط مرسومة اعتمادا على التواجد الكردي في الأرض حاليا وتقول بعض هذه الخرائط بأن كردستان تمتد إلى شط العرب في إيران جنوبا وغربا إلى خليج الإسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط ويتبنى المستشرق الروسي "مينورسكي" هذا الرأي وآخرون معه، وتقول درية عوني: "لقد حاولنا لتحديد كوردستان أن نطلع على أكبر عدد ممكن من الخرائط التاريخية خاصة ما وجدناه في أرشيف الوثائق البريطانية الخرائط مارك سايكس والعقيد كارتسوف، وغيرها كذلك أطلعنا على الكثير من الخرائط التي طبعت حديثا واعتمدها الشعب الكردي والمتخصصون في المسألة الكردية ونستطيع القول دون أن نكون بعيدين عن الحقيقة بكثير أن كردستان تمتد شمالا من سلسلة جبال ارارت الفاصلة بين الحدود السياسية لإيران وأرمينيا وتركيا والحدود الوطنية للأكراد والفرس والأرمن، وجنوبا إلى جبال حمرين الفاصلة بين العراق العربي (ولايتي بغداد والبصرة) وبين كردستان العراق أو الكردستان الجنوبي ولاية الموصل العثمانية وشرقا من أقصى لورستان في إيران إلى ولاية ملاطية في تركيا غربا وعلى بعد 20 كم من البحر الأبيض المتوسط وتقدر مساحة كردستان بأكثر من 500,000 كم2 أي ما يوازي مساحة فرنسا تقريبا" (عوني، ص18-19)، وهي مناطق متصلة ببعضها البعض في الدول التي تتقاسم كردستان حاليا وهي: تركيا وإيران والعراق وسوريا (الحاج، 1985، ص227).

ولا شك أن هذه المنطقة تمتاز بمناخ طبيعي رائع و جمال ساحر وثروات من كل نوع ومواد خام كثيرة جدا وسهول خصبة من أحسن ما يوجد في القارة الآسيوية وفيها منابع دجلة والفرات وبحيرات محلية....الخ، مما جعلها منطقة مؤهلة لتكوين مهد البشرية الثانية حيث استوت سفينة سيدنا نوح عليه السلام على جبل جودي في كوردستان ومما جعلها موطن الهجرات والغزوات، وأخيرا محلا للصراع الدولي والإقليمي.

- التأثير السياسي لأكراد شمال العراق

لم تكن كوردستان بلدا مستقلا ذا حدود سياسية معينة في يوم من الأيام (دهشان، 2009، ص5)، حيث تم تقسيمها حسب المصالح الإقليمية والدولية التي انتهت إلى توزيعهم بين خمس دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وفيما عدا أرمينيا التي يعد الوجود الكردي فيها مستقرا بدرجة لا تجعله مشكلة فإن هذا الوجود يعد مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران وإلى حد ما في سوريا؛ نتيجة السياسة وتوازناتها وعجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الكرد داخل دول تعطي حقوق متساوية لمواطنيها، فتحولت هذه المشكلة إلى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول، وقد تفاوتت أساليب التعامل مع الأكراد من إنكار تام لوجود التمايز القومي كما هو الحال في تركيا وإيران إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي وصولا به إلى مستوى إعلان المناطق الكردية مناطق إقليمية مميزة بإقليم سياسي محدد كما حصل لاكراد شمال العراق (علوان ونوري، 2015، ص170).

يمكن توضيح تطور قضية الكرد في شمال العراق مع حكوماتهم ودول الإقليم في الشرق الأوسط على النحو الآتي:

أولا: الموقف السياسي للحكومات العراقية من قضية أكراد العراق

أ- القضية الكردية في ظل الحكم الملكي 1921م إلى 1958م لقد ظهرت البداية الحقيقية للقضية الكردية في العراق مدة تأسيس الدولة العراقية عام 1921م ميلادي حيث بدأ أكراد العراق مرحلة جديدة في عرض قضيتهم ضمن العراق الجديد ومحاولة التعامل مع الوضع الراهن والرغبة في الحصول على اعتراف الحكومة العراقية بحقوقهم ولا سيما وأن بريطانيا سعت لإبقاء موضوع الأكراد تأكيدا لرغباتها في استغلالهم لزيادة نفوذها في العراق (العبيدي، 2012، ص234-253).

وقد شجع سقوط الدولة العثمانية والتدخل البريطاني الاستعماري في الشرق الأوسط الأكراد لبذل المزيد من الجهود لتحقيق طموحاتهم القومية فبدأوا في بداية القرن العشرين بمرحلة العصيان والفتن الاجتماعية، ثم تحولوا بعد ذلك إلى مرحلة جديدة ألا وهي المحاولات الرامية إلى الاعتراف بمميزاتهم القومية كحق طبيعي لهم كأمة ولكن وفق العقلية القديمة (الدرة، 1963، ص24)، لأن ظهور الوعي القومي الكردي أو بروز حركة عامة ممثلة للكرد قد تأخر كثيرا بفعل تخلف البيئة الحياتية والاجتماعية والجهل المطبق بين القبائل الكردية مضافا إلى ذلك الانقطاعات الجغرافية التي حرمت الشعب الكردي من الشعور بالامتداد والتواصل وانتهت إلى جعله موزعا بين دول عديدة وبشكل خاص روسيا وتركيا والعراق إيران وسوريا (الجاف، 2005، ص7)، كما شكل الاتجاه القبلي واحدا من أهم العوامل التي أخرت تشكيل الوعي القومي الكردي في كل كردستان ولم يتشكل هذا الوعي إلا تحت تأثير عاملين اثنين هما (علوان ونوري، ص175):

أ- سياسات الحكومات العراقية والتركية والإيرانية في محاربة الأكراد والواقع في أنظمتهم السياسية إلى اكتساب صفة عربية أو تركية أو فارسية واستبعاد استيعاب المكون الكردي داخلها.

ب- وجود دعم دولي بسبب الحرب الباردة ورغبات في إثارة مشكلة الأقليات غيرالمندمجة بدولها في الشرق الأوسط.

وكان العراق أول مصرح لطرح مطالب الأكراد لحقوقهم القومية، حيث طالبوا بها منذ بداية تشكيل الحكومة العراقية سنة 1921م ولكنها لم تمنحهم شيئا من ذلك مما جعل الأكراد يثورون على الحكومة وقد تجلى ذلك في الحركات الكثيرة التي قام بها الشيخ محمود والملا مصطفى البرزاني ولكن الحكومة العراقية تمكنت من قمعها (شريعتي، 2004، ص138).

وفي عام 1932م حصل العراق على استقلاله وأصبح عضوا في عصبة الأمم بعد رفع الانتداب البريطاني عنه مما حرى في الحكومة العراقية إلى محاولة فرض سيطرتها على جميع أجزاء العراق بما فيها المنطقة الكردية (سلامة، 1987، ص80).

ولذا شهد عقد الثلاثينيات هدوءا في المنطقة الكردية إلى مطلع الأربعينات عندما اضطربت الأوضاع السياسية في العراق على أثر حركة مايس"1941" وعودة الاحتلال البريطاني المباشر والقضاء على الحركة وهو ما أدى إلى استغلال الأكراد لهذه الأوضاع وإعلان حركة جديدة عام 1943 ميلادي استمرت حتى عام 1945 ميلادي بقيادة مصطفى البرزاني الذي هرب إلى إيران بعد فشل حركته، وبعد هروب البرزاني وفشل حركته وتفرق قاداتها وسيطرة الحكومة العراقية على شمال العراق والمنطقة الكردية بالكامل انتشر الهدوء في المنطقة حتى عام 1958م لتكون بداية صفحة جديدة في تاريخ الحركة الكردية التي تعرضت فيه إلى الكثير من التدخلات الخارجية (الزاملي، 2016، ص14).

ب- القضية الكردية في ظل الحكم الجمهوري 1958م إلى 2003م بدخول العراق عهده الجمهوري في 14-7-1958م دخلت علاقة الأكراد بالدولة العراقية مرحلة جديدة إذ شهدت الحركة الكردية انفراجًا ملحوظًا لا سيما بعد تولي عبد الكريم قاسم مقاليد الحكم في العراق واتباعه لمجموعة من السياسات ومنها إلغاء النظام الملكي وإعلان الحكم الجمهوري والموافقة على عودة الملا مصطفى البرزاني من منفاه في الاتحاد السوفيتي (جواد، 2005، ص237)، والعفو عن الكرد المسلحين ورغبته بكسر القيادات الكردية (حيدر، 1982، ص224)، وإعادة الضباط الأكراد إلى الجيش بعد منحهم رتبتين إضافيتين وتعيينهم في مراكز مهمة في الجيش (حديد، 2006، ص361).

بالمقابل أيد الأكراد ثورة 1958 في ساعاتها الأولى حين خرجت جماهير السليمانية وأربيل والعمادية في مظاهرات جماهيرية لمساندتها وتأييدها ولكن على الرغم من تغيير كل هذه الأوضاع للأكراد في عهد عبد الكريم قاسم إلى أن الأكراد تصاعدت تطلعاتهم القومية حتى وصلت إلى طلب تغيير شكل النظام السياسي والحصول على حكم ذاتي وتخصيص جزء من عائدات النفط في كركوك والموصل للكرد وربما كانت هذه بدايات التوتر بين نظام قاسم والكرد مما تسبب في صراع بين الطرفين الحكومي والكردي في 11 أيلول عام 1961م وبدعم سوفيتي للكرد ولم يتغير الصراع رغم تغيير الحكم وتسلم عبد السلام عارف الحكم واستمر القتال حتى عام 1970 ميلادي عندما تم الوصول إلى صيغة بيان 11-3-1970م بين النظام العراقي الناشئ في عام 1968 والكرد، ومن بنود هذا البيان أن تكون اللغة الكردية لغته الرسمية مع اللغة العربية وكذلك مشاركة الأكراد في الحكم والاتفاق على تعديل الدستور المؤقت وبموجبه عدل الدستور المؤقت وحدد الاتفاق مدة أربع سنوات لإصدار التشريعات الخاصة بذلك ثم أصدرت الحكومة قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق ولكن هذه التطورات لم تمنع تجدد القتال بين الحكومة والكرد بين عامي 1974م إلى 1975م بدعم أمريكي إيراني (مكدول، 2004، ص494)، فتدهورت العلاقات بين الطرفين مما أدى إلى صدام مسلح لتحديد حدود منطقة الحكم الذاتي الكردي.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة في ذلك الوقت قد لعب دورا كبيرا في العمل على تفكيك وحدة العراق الوطنية، فحثت البرزاني ودعمته مع إيران للقيام بتمرد مسلح استخدمت فيه حرب العصابات وكانت حركة استنزاف طويلة المدى ضد الجيش العراقي آنذاك مما دفع الحكومة إلى توقيع اتفاقية الجزائر مع شاه إيران في 6-آذار عام 1975م، والذي تنازل العراق بموجبها عن شط العرب مقابل وقف إيران دعم الأكراد مما أدى إلى انهيار الحركة الكردية (مرسي، 2015، ص9)، هذا الانكسار في الحركة الكردية المسلحة ساعد الحكومة العراقية على فرض أمر واقع جديد في كردستان وعلى المضي في مد سلطاته المباشرة على المنطقة وتطبيق سياسات التعريب وتهجير الآلاف من العوائل الكردية إلى الجنوب وإيران (حبيب، 2002، ص46).

وشكل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م إلى 1988م منعطفا آخر في الحياة الكردية، خاصة وقد تحولت مناطق كثيرة من كردستان العراق إلى ساحة حرب بين الجانبين وكانت ممارسات الحكومة في كردستان شديدة العنف بشكل لم يسبق له مثيل، لقد أتاحت الحرب العراقية الإيرانية في أيلول عام 1980 فرصة للحكومة الإيرانية الجديدة بعد سقوط الشاه لمعاودة توظيف المسألة الكردية كأحد نقاط المواجهة مع سلطة بغداد، إذ شهدت تلك الحرب تقديم إيران الدعم المالي والعسكري للكرد، وتسهيل استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق لضرب موقع الجيش العراقي مدن متعددة إذا أصبح هناك تقرب بين إيران والبرزاني (بجاي، 2015، ص62-63).

وهكذا أصبح الأكراد حجر العثرة في وجه العراق ووحدة الوطن.

وجاءت أحداث حرب الخليج الثانية (1990م - 1991م) بالفرصة الذهبية لقوى المعارضة الكردية لتفرض واقعا جديدا في كوردستان العراق لاسيما بعد الحماية الأمريكية للكرد في أواخر 1991م وبذلك دخل كرد العراق مرة ثانية في المحافل الدولية وبدأت مرحلة جديدة لهم (الدسوقي، 2001، ص151-152).

حيث فقدت الحكومة العراقية سيطرتها على منطقة كردستان العراق مما أدى إلى سيطرة القوى السياسية وبحكم الواقع تقدمت جبهة كردستانية تشكلت من عدة أحزاب كردية لإدارة المنطقة، وقد شهدت المدة ما بين (1994م – 1998) صدامات مسلحة بين الأحزاب والقوى الكردية المتنافسة أدى إلى تقسيم المنطقة إلى إدارتين منفصلتين أحدهما في السليمانية والأخرى في أربيل وانقسمت المنطقة إلى جزئين بينهما حدود ومناطق حياد لكل منهم زعيم وحكومة وعلم وقوات بيشمركية مستقلة ونجحت واشنطن في تحقيق الوساطة بين الزعيمين الكرديين في عام 1998م التي كانت مبعث أمل للشعب الكردي وبعد مفاوضات طويلة الأمد توحدت الإدارتين في وقت لاحق (عيسى، 2005، ص399-434).

ويظهر - مما تقدم - أن الحكومات العراقية المتعاقبة في هذه الفترة الممتدة من 1921م – 2003م حاولت إلى إرضاء الأكراد بصورة أو بأخرى لكن الأكراد أبوا ذلك، مما ساهموا في أن يكونوا حجر العثرة أمام العراق في ازدهاره والمضي في حلمه العربي.

ثانيا: الموقف التركي من كردستان العراق

شكلت المسألة الكردية هاجس أمني وسياسي واجتماعي لغالبية الحكومات التركية المتعاقبة، وذلك لاعتبارات عدة أهمها مسألة مدينتي الموصل وكركوك، ووجود التركمان التي تهتم بهم تركيا بحكم انتمائهم العرقي، إضافة إلى تأثير القضية الكردية وانعكاساتها في العراق على أكراد تركيا وضبط الحدود وتقليل خطر حزب العمال الكردستاني الذي خاض منذ عام 1984م حربا انفصالية ضد الدولة التركية ويمكن توضيح تأثير القضية الكردية العراقية على تركيا وموقف الأتراك من ذلك على النحو الآتي:

أ- الموقف التركي من كردستان العراق عقب حرب الخليج الثانية (1990-1991م):

عندما نشبت أزمة اجتياح القوات العراقية للكويت وظهرت بوادر شن الحرب على العراق عبر توركوت أوزال عن رغبته في مشاركة تركيا عسكريا في الحرب وبشكل مباشر من خلال تقدم القوات التركية الى شمال العراق للسيطرة عليه حال دخول قوات الحلفاء الى العراق، ولكن قوبل هذا المقترح بالرفض الشديد من قبل رئيس الأركان العامة "الجنرال نجيب طور وفلي"، إذ عد ذلك مغامرة قد تهدد أمن تركيا، ووحدة أراضيها وتدفعها نحو مستنقع الخلافات في الشرق الأوسط (الداقوقي، 1991، ص50).

وأسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج الثانية عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق تخشى تركيا من انسحاب آثارها مستقبلا على مواطنيها الأكراد وذلك للتأثير السلبي الذي ينعكس على تركيا من خلال اتساع حركة التمرد، الكردي شمال العراق ليصل إلى جنوب تركيا إضافة إلى أن هناك اعتبارات أخرى ذات أهمية بالنسبة لتركيا، وهي (مرسي، 2015، ص12-13):

أ- زيادة توتر وتعقد الأوضاع الأمنية المضطربة في جنوب شرق تركيا في ظل تزايد نشاطات حزب العمال الكردي.

ب- تحديد المصالح الاقتصادية لتركيا في شمال العراق المرتبطة بالطريق البري بين تركيا والعراق الذي ينقل صادراتها إلى العراق والدول الخليجية العربية، وأيضا مصالح تركيا النفطية.

ج- تهديد مصالح وجود الأقلية التركمانية في شمال العراق في ظل علاقات العداء والشكوك المتبادلة بين الأكراد والتركمان في العراق لاسيما أن التركمان استمروا يعكسون مواقفهم وتوجهاتهم الرسمية التركية وكذلك إصرار تركية على ترتيب أوضاع أمنية مستقرة للتركمان وإعطائهم دور في شمال العراق.

ونجد أن السياسة التركية اتجاه القضية الكردية في هذه الفترة تبدو متناقضة حيث شهد الموقف تركي من الأكراد نوعا من التغيير في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وإن هذا التغيير كان اتجاه أكراد العراق وليس أكراد تركيا، ففي الوقت الذي لا تعترف تركيا فيه بوجود مشكلة كردية في في تركيا وتتعامل مع قضيتهم على أنها قضية إرهاب ودعوة للانفصال لا سيما بعد العمليات المسلحة التي قام بها حزب العمال الكردستاني كانت تقوم بدور الحامي لأكراد العراق ضمن ما يطلق عليه عملية "توفير الراحة" التي قامت بتنفيذه "قوة المطرق المتأهبة "وتقييم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالا من التعاون الأمني والسياسي (دلي، 1999، ص54).

أ- الموقف التركي قبيل حرب عام 2003م:

عندما بدأت الإدارة الأمريكية في صيف 2002م بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب لإسقاط النظام حينها، سعت إلى إقناع تركيا للانضمام للتحالف الدولي بإغراءات اقتصادية وسياسية حتى قبلت تركيا لتغيير النظام في العراق بالشروط الآتية (صيماد، 2017، ص33):

1- الحيلولة دون انفصال شمال العراق وتكوين دولة كردية مستقلة.
2- لا لعراق فيدرالي مقسم على حدود أثنية.
3- الحيلولة دون سيطرة الأكراد على كركوك النفطية.
4- عدم المساس بالأقلية التركمانية ومنحهم حقوقا واسعة.
5- عدم السماح بتواجد قواعد أو عناصر لحزب العمال الكردستاني.

وبما أن تركيا تعد من حلفاء أمريكا فكان من الطبيعي أن توافق كحليف على سياسات حليفها ولكن خالفت تركيا ورفضت المشاركة في الحرب على العراق بعد ما صوت برلمانها على مسودة قرار ترفض استخدام القوات الأمريكية للأراضي التركية وأدى عدم مشاركتها هذه إلى إخراجها من المشاركة في رسم مستقبل العراق وتركها خارج التأثير منذ ذلك الحين.

ثالثا: الموقف الإيراني اتجاه كردستان العراق

مر الموقف الإيراني إزاء الأكراد العراق عبر عدة محطات تاريخية تبعا للمتغيرات السياسية التي حدثت الداخل العراقي أو في محيطه الإقليمي ومن أهمها:

أ- الموقف الإيراني من كرد العراق خلال عقد السبعينات

خلال هذه المرحلة التاريخية حدثت مجموعة من المتغيرات الإقليمية التي ساهمت بتوتر العلاقات بين إيران والعراق (محمد، 2008، ص106)، فعملت إيران على استخدام أكراد العراق في تحقيق مصالحها وأهدافها أزاء حدة الصراع بين الكرد والحكومة العراقية عام 1974م وتسخيرهم في إنهاء قدرات الحكومة وعملت على دعمهم وإسنادهم وتجهيزهم بالأسلحة الثقيلة في هذه المواجهة في خطوة هدفت من خلالها الضغط على العراق لتقديم تنازلات بخصوص الحدود ومياه شط العرب (سيمونز، 2004، ص14).

ولكن سرعان ما وقعت قيادة الحركة الكردية في الهاوية عند أول امتحان قاس، وانهارت تلك القيادة المتمثلة بقيادة الملا مصطفى البرزاني على إثر اتفاقية الجزائر عام 1975م (عيسى، 2005، ص373)، التي تم توقيعها بين العراق وإيران، وتضمنت هذه الاتفاقية تخلي إيران عن دعم ومساندة أكراد العراق مقابل اعتراف العراق بشط العرب بالتناصف بين البلدين من خلال إعادة تخطيط الحدود البرية والبحرية بين الطرفين (عفيفي، 2000، ص208)، وهكذا تلقى الأكراد ضربة قاسية جراء التحالفات الإقليمية الجديدة التي كانت تستخدمهم كورقة ضغط بين الأطراف المتصارعة (هيكل، 1983، ص142).

ب- الموقف الإيراني اتجاه كردستان العراق اعقاب الثورة الإيرانية 1979م

قامت الثورة الإسلامية في إيران وفقًا لمفهوم الأمة عام 1979م، إذ توقع الأكراد أنهم سيحصلون على حقوقهم القومية بعد انبثاق عهد جديد ولكن قوبلت آمالهم بالفشل ولم يقبل قائد الثورة "الخميني" منحهم أي درجة من الحكم الذاتي، واعتبر أن هذه المطالب ضد الإسلام وعاد التوتر ثانية بين الجانبين، حيث عملت طهران على قمع الحركة الكردية في كردستان إيران (هويدي، 1991، ص175-190)، والقضاء عليها مما اضطر قادتها إلى مغادرة إيران (الموصلي، 1991، ص331)، ولكن على العكس من ذلك تم تقديم الدعم لكرد العراق المادي والمعنوي للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي فضلا عن منحة حق إقامة معسكرات على أراضيها كقاعدة لانطلاق الهجمات ضد الجيش العراقي، مقابل تأييد قادة الحزب للثورة الإيرانية والقتال إلى جانب قوات الحرس الثوري ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (العزاوي، 2003، ص231).

وفي أعقاب نشوب الحرب العراقية -الإيرانية عام 1980م، قدم أكراد العراق العون لإيران في القتال ضد بلدهم، ولكن في ظل تغيرات الوضع الميداني للحرب العراقية الإيرانية فقد وقعت ايران مع العراق مذكرة وقف إطلاق النار بعد إلحاق الهزيمة بقواتها الإيرانية، وتركت الأكراد لوحدهم أمام قوة الجيش العراقي العظيمة، فغدرت بهم مجددا كما فعل الشاه الإيراني من قبل (السلمي، 2015، ص50-51).

ج- الموقف الإيراني من كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية "1991"

في أعقاب أزمة الخليج عام 1990م تغيرت الاستراتيجية الإقليمية كثيرا، فتم إقامة منطقة خطر للطيران العراقي فوق المناطق الكردية، ونشر أكثر من (8000) جندي أجنبي لحماية أكراد العراق من النظام العراقي السابق، وكان الموقف الإيراني مفاجئا من ذلك حيث رفض وعارض العمليات الغربية في العراق خشية من أن تمثل " منطقة الخطر الجوي" تهديدا لأمن الأراضي الإيرانية أو أن تصبح دائرة لأنشطة معادية لإيران.

وسرعان ما اتخذت إيران خطوات للتنسيق مع تركيا وسوريا بهدف الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية وللحيلولة دون التعاون بين العناصر الكردية الفاعلة عبر الحدود القائمة وإنشاء دولة كردية مستقلة فقد اتفقت تركيا وإيران على مواجهة خطر التهديد الخارجي المتمثل في أكراد العراق خشية تعرض أمنها القومي للخطر (محمود، 2016، ص121).

وبهذا يتضح لنا مما تقدم أن الموقف الإيراني اتجاه العراق بصورة عامة وأكراده بصورة خاصة يتحدد حسب المشروع الإيراني اتجاه العراق الذي كان ولا يزال مبنيا على مصالح وأهداف معينة للمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الإيرانية العراقية وأثرت على تلك العلاقة صعودا وهبوطا ففي كل مرحلة كان المشروع الإيراني يعبر عن مصالح محدودة مرتبطة بخصوصية تلك المرحلة.

الخاتمة

يتضح من خلال القراءة التاريخية والجغرافية للكرد أنهم أثروا وتأثروا بالسياسات المحلية والإقليمية للدول المجاورة للعراق بصورة كبيرة، و على مدى عشرات السنين.

فقد خاضوا تجارب عديدة على مدار تاريخهم منذ جمهورية مهاباد - وهي أول دولة كردية تأسست في إيران عام ١٩٤٦م، حيث تميزت تلك الفترة بالحركات المسلحة والعنف بين الكرد والنظام العراقي، أو بين الكرد أنفسهم.

وأخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الكرد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام ١٩٥٨م، ثم قانون الحكم الذاتي في عام ١٩٧٤م، ثم تحقق الفدرالية عام ٢٠٠٣م.

وفي ظل هذه المرحلة بات الأكراد على يقين بضرورة تغيير استراتيجيتهم القتالية إلى الاستراتيجية السياسية والدبلوماسية لنيل المزيد من المكاسب السياسية والسيادية خاصة، وساعدهم في تحقيق ذلك تلك الجغرافية التى يتمتعون بها فى شمال العراق (أربيل وسلمانية ودهوك) التي كانت حصناً منيعاً بجبالها ووديانها - لرد أي هجوم عسكري من الجيش النظامي العراقي.

ولكن على الرغم من ذلك إلا أن قضية كردستان العراق هي ليست قضية داخلية فحسب، وإنما هي إقليمية بامتياز وذات أبعاد وتأثيرات دولية، ولا يمكن أن تمر بأي تطور من دون أن تؤثر وتتأثر بها الدول الإقليمية، وخاصة تركيا وإيران، مع استغلال إسرائيل (الكيان الصهيوني) لهم كورقة ضغط لتمزيق العراق ودول المنطقة بهم، لذا نجدهم قد وظفوا الأكراد من أجل مصالح إسرائيل الكبرى.

ومن هنا كان للدول الإقليمية - تركيا وإيران خاصة - مواقفها وتأثيرها على إقليم كردستان العراق منذ تأسيس دولة العراق الحديثة عام ١٩٢١م إلى يومنا هذا، ومواقف هذه الدول يحدد تطوراتها مجموعة من العوامل أهمها: جغرافية المنطقة والمتغيرات السياسية والأمنية في الساحة العراقية والإقليمية و العالمية وما يمر بها من تحولات.

ومن خلال تتبع الباحثين ودراستهم لتطور قضية إقليم كردستان والمواقف الإقليمية - التركية والإيرانية - يمكن أن نلخص أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج، وعلى النحو التالي:

1. أن الأكراد على مدار عقود طويلة من الزمن سيطر على فكرهم مفهوم الاستقلال وتكوين دولة كردية، فنشأت لديهم في أوائل القرن العشرين فكرة القومية الكردية، إذ خاضوا معارك وحروب من أجل هذا المبدأ.

2. نجد أن الدولة العراقية هي الدولة الوحيدة من بين الدول الإقليمية التي يسكنها الأكراد تعترف بالوجود الكردي، ولم تمنعهم من استخدام لغتهم، ومن حقهم في التمسك بهويتهم القومية.
3. استغلت الدول الإقليمية التي يقطنها الأكراد التطورات والمتغيرات السياسية في إقليم كردستان لمصالحها السياسية الخاصة فنجدها في بعض الأحيان تدعم أكراد العراق بينما تلاحق أكراد بلادها وفق مصالحها.
4. تتفق تركيا وإيران على منع قيام كيان مستقل لكرد العراق لئلا ينعكس ذلك على أكرادها، الأمر الذي يهدد الأمن الوطني والقومي لكلا البلدين.
5. أن إقليم كردستان العراق وطموحاته الانفصالية شكل عاملاً مؤثراً في علاقة العراق مع الدول الإقليمية المجاورة له، كما شكل أيضاً عامل قلقٍ للوضع السياسي الإقليمي للدول المتجاورة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

الزبيدي، محمد. (1971). تاج العروس من ظواهر القاموس. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. الكويت. وزارة الاعلام الكويتية. الكويت.

المسعودي، علي. (1988). مروج الذهب ومعادن الجواهر. دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق.

المقريزي، تقي الدين. (1998). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المعروف بالخطط المقريزية. بيروت. دار الكتب العلمية.

المراجع

أحمد، جمال. (1990). تاريخ الكرد القديم. أربيل. جامعة صلاح الدين. العراق.

أحمد، كمال. (1973). الأكراد أحفاد المديين: مينورسكي بغداد. مجلة المجمع العلمي الكردي، ع1: ص560.

أحمد، محمود. (2015). الحركة الكردية في العراق- دور البزرانيين في طريق الحكم الذاتي 1918-1968. عمان. دار المعتز للنشر والتوزيع.

الأندلسي، أبو الحسن. (1996). الكرد وجمعه كرود. تحقيق: خليل ابراهيم الجفال. بيروت. دار احياء التراث العربي.

بجاي، نزار. (2015). التطورات السياسية في اقليم كوردستان العراق. النجف: معهد المعلمين للدراسات العليا.

تاج الدين، أحمد. (2001). الأكراد وتأريخ شعب وقضية وطن. القاهرة. دار الثقافة للنشر.

الجاف، نسرين. (2005). التجربة البرلمانية في اقليم كردستان العراق (1991-1998). بغداد. جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

جواد، سعد. (2005). دراسات في المسألة القومية الكردية. بيروت. الدار العربية للعلوم. لبنان.

الحاج، عزيز. (1985). القضية الكوردية في العشرينات. بغداد. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. مطبعة الانتصار، العراق.

حبيب، كاظم. (2002). أفكار حوارية (العنصرية في الممالرسات أو حملات مذابح الأنفال في كردستان العراق. مجلة كولان العربي، ع74: ص46.

حديد، محمد. (2006). مذكراتي: الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. ط1. بيروت.

حيدر، طالب. (1982). المسألة الكردية في الوثائق العراقية - المشكلة- الحل- النتيجة". جامعة بغداد. كلية القانون والسياسة.

خيرة، ويفي. (2004-2005). تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي. قستنطينية. كلية الحقوق. جامعة منتوري.

الداقوقي. إبراهيم. (1991). بين تركيا والتقاطعات الأقليمية، قضايا دولية. اسلام آباد، باكستان. معهد الدراسات السياسية، ع351: ص50.

الدرة، محمود. (1963). القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق. ط1. بيروت. منشورات دار الطليعة.

الدسوقي، أبو بكر. (2001). العراق والعقوبات الذكية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية، ع145: ص151-152.

دلي، خورشيد. (1999). تركيا وقضايا السياسة الخارجية. دمشق. اتحاد الكتاب العربي.

دهشان، نائل. (2009). القضية الكردية. غزة. معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية.

رشيد، فؤاد. (1967/11/6). الأكراد في معرض الجغرافية البشرية والجغرافية. بغداد: جريدة التآخي، ص6.

الزاملي، علي. (2016). عقود المشاركة في الانتاج النفطي في اقليم كردستان وأثرها في العلاقة مع الحكومة المركزية. النجف. معهد المعلمين.

زكي، محمد. (1936). خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور. القاهرة 1.

سلامة، غسان. (1987). المجتمع والدولة في المشرق العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

السلمي، أحمد. (2015). الورقة الكردية في يد القوة العالمية. مركز الدراسات الإستراتيجية لشؤون العالم الاسلامي.

سيمونز، جيف. (2004). عراق المستقبل - السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الاوسط. بيروت. دار الساقي.

شريعتي، علي. (2004). التشيع العلوي والتشيع الصفوي. بيروت. دار الامير للثقافة.

صيماد، سيدي. (2017). الأزمة الكردية وأثرها في العلاقات التركية- العراقية. برلين. المركز الديمقراطي العربي. مجلة اتجاهات سياسية، ص33.

العبيدي، شذى. (2012). أكراد العراق في العلاقات العراقية- الإيرانية. مجلة آداب ذي قار، م2/ 6: ص234-253.

العزاوي، دهام. (2003). الأقليات والأمن القومي العربي. عمان. دار وائل للنشر.

عفيفي، فتحي. (2000). مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج. القاهرة. المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية.

علوان، خضير، ونوري، إسراء. (2015). فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، آراء ومناقشات. بيروت. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 434، ص170.

عوني، درية. (1993). عرب وأكراد، خصام أم وئام. القاهرة. دار الهلال.

عوني، درية. (1999). الأكراد. أبوللو للنشر والتوزيع.

عيسى. حامد. (2002). القضية الكوردية في تركيا. القاهرة. مكتبة مدبولي.

عيسى. حامد. (2005). القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي "1914-2003". القاهرة. مكتبة مدبولي.

كاكي. حسن. (2011). كوردستان والامة الكردية. بغداد. دار الثقافة والنشر الكردية.

محمد، محمد. (2008). القضية الكردية وحق تقرير المصير. القاهرة. مكتبة المدبولي.

محمود، عمار. (2016). القضية الكردية إشكالية بناء الدولة. ط 1. القاهرة. العربي للنشر والتوزيع.

مرسي، زينب. (2015). العلاقات التركية -العراقية -دراسة لحالة الاكراد. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.

مرعي، فرست. (2006). كردستان في القرن السابع الميلادي. السليمانية. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادي. (2015). العلاقات التركية- العراقية- دراسة لحالة الأكراد.

مكدول، ديفيد. (2004). تأريخ الأكراد الحديث. ترجمة: راج آل محمد. بيروت. دار الفارابي.

الموصلي، منذر. (1986). عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية. دار الغصون.

الموصلي، منذر. (1991). الحياة السياسية والحزبية في كردستان. لندن. دار الريس للنشر.

النقشبندي، آزاد. (1998). جغرافية اقليم كوردستان العراق. أربيل. العراق.

نيكتين، باسل. (1967). الكرد. ترجمة: صلاح برواري. المحرر. ط 2. بيروت. دار الروائع.

هويدي، فهمي. (1991). إيران من الداخل. ط 4. القاهرة. مؤسسة الأهرام.

هيكل. محمد. (1983). مدافع اية الله: قصة إيران والثورة. ط 3 . القاهرة. دار الشروق